

محاكمة نائب مراقب الإخوان بالأردن بعد مهاجمته الإمارات وأمن الدولة تؤجله لـ 4 يناير



الاثنين 29 ديسمبر 2014 12:12 م

نافذة مصر - الأردن

أرجئت محكمة أمن الدولة الأردنية أمس، محاكمة نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين بالأردن زكي بني أرشيد إلى جلسة 4 يناير المقبل، بعدما استمعت خلال الجلسة إلى شهود النيابة العامة

وقال الشاهد الأول، وهو رجل أمن، إن مهمته مراقبة المواقع الإلكترونية، وأنه رأى مقال بني أرشيد على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التي قامت بنشره، وأبلغ مديره فكلف آخر بطباعة المقال

أما الشاهد الثاني، وهو طابع المقال، فقال إنه يطبع جميع ما يطلب منه ويوصله إلى الشخص المعني. ويحاكم بني أرشيد بتهمة ملفقة هي "تعمير العلاقة مع دولة شقيقة، على خلفية تصريحات انتقد فيها تصنيف دولة الإمارات لجماعة الإخوان المسلمين وفروعها في الدول الإسلامية والأوروبية والولايات المتحدة ضمن التنظيمات الإرهابية، عبر مقال نشره على صفحته عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك".

الهجوم على دولة الإمارات من قبل أي عربي يستهجن ما تقوم به من دور تحريضي وعنصري في المنطقة، أصبح جريمة يعاقب عليها الشرفاء بالسجن، وبالتهديد بالإقالة من مناصبهم؛ حيث لم تمض أيام على اعتقال نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن "زكي بني أرشيد"، بتهمة "تعمير العلاقة مع دولة شقيقة، على خلفية تصريحات انتقد فيها تصنيف دولة الإمارات لجماعة الإخوان المسلمين وفروعها في الدول الإسلامية والأوروبية والولايات المتحدة ضمن التنظيمات إرهابية"

وقال -معلقا على هذا القرار-: "الإمارات الراعي الأول للإرهاب، وحكامها لا يتمتعون بشرعية، وأنها تلعب دور الشرطي الأمريكي في المنطقة".

وتجددت اليوم المطالبات من قبل بعض الشخصيات العربية والخليجية بمحاكمة النائب مبارك الدولية -عضو مجلس الأمة الكويتي السابق- بسبب تصريحاته الأخيرة التي اتهم فيها دولة الإمارات العربية المتحدة، والشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، باستهداف الإسلام السني

في إشارة إلى موقف دولة الإمارات من تنظيم الإخوان؛ حيث تساءل عبر قناة تابعة لمجلس الأمة الكويتي عن سر عداة بن زايد آل نهيان، للإسلام السني، ومحاربه بشدة في السنوات الأخيرة؛ وهو التصريح الذي تداولته عدد من وسائل الإعلام العربية، وسعى بعض السياسيين والمعادين للتيار الإسلامي للكويت اتخاذه وسيلة للتنكيل بالدولة كممثل للتيار الإسلامي بدولة الكويت. وتعددت المطالبات بمحاكمته على غرار محاكمة "أرشيد" بالأردن بتهمة تعمير العلاقة مع دولة الإمارات، فيما سارع مجلس الأمة الكويتي بإعلان تبرئه من تصريحات الدولة، التي أذيعت عبر قنواته الخاصة، مقدمين الصفح والاعتذار عبر بيان لهم اليوم إلى ولي العهد الإماراتي

وعلى المستوى الرسمي اعتبر خالد الجار الله -وكيل وزارة الخارجية الكويتية- أن التصريحات تمثل تطاولاً بحق دولة الإمارات العربية، كاشفاً عن إجراءات سيتم اتخاذها تجاه من تطاول وأساء للقيادة الإماراتية

يذكر أن من بين الشخصيات التي طالبت قيادات إماراتية بمحاكمتها بزعم تطاولها على الإمارات الدكتور يوسف القرضاوي، على خلفية تصريحات انتقد فيها الدور الذي تلعبه الإمارات في المنطقة العربية بهدف وأد ثورات الربيع العربي

